



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" الآلات والمعدات "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

وسام مهيدات

تموز 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (الآلات والمعدات)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع الآلات والمعدات

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع الآلات والمعدات الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع الآلات والمعدات
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الآلات والمعدات من الاستهلاك الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الآلات والمعدات من الاستهلاك الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الآلات والمعدات
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع الآلات والمعدات حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (الآلات والمعدات)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع الآلات والمعدات استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الآلات والمعدات في الناتج المحلي الإجمالي 0.16%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الآلات والمعدات في الإنتاج الكلي 0.24%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الآلات والمعدات 0.82% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.

- بلغت نسبة مساهمة قطاع الآلات والمعدات في الصادرات الوطنية 0.91%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع الآلات والمعدات في تعويضات العاملين 0.24%.
- كان قطاع الإنشاءات أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الآلات والمعدات.
- كان قطاع صناعة الحديد والصلب المحلي أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الآلات والمعدات نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

- كان قطاع الآلات والمعدات المستورد أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الآلات والمعدات نسبةً إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الإستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم إستيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الاستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتمييزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداة؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحليلين الاقتصاديين في

القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع الآلات والمعدات استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صنع معدات الرفع والمناولة، صنع الآلات المتعددة الأغراض الأخرى.



أهم مؤشرات قطاع الآلات والمعدات:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الآلات والمعدات في الناتج المحلي الإجمالي 0.16% محتلاً بذلك المرتبة 56 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية 31.55% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع الآلات والمعدات المرتبة 55 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.24%. والمرتبة 28 من بين القطاعات التحويلية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.76%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع الآلات والمعدات 0.82% ضمن القطاعات الصناعية التحويلية محتلاً بذلك المرتبة السادسة والعشرين.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% للصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع الآلات والمعدات المرتبة 28 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.91%, واحتل المرتبة 14 من أعلى القطاعات الصناعية التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.78%.

المساهمة في تعويضات العاملين

وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% للصناعات التحويلية و 83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع الآلات والمعدات المرتبة 51 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.24%. واحتل المرتبة 25 من بين القطاعات الصناعية التحويلية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.49%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع الآلات والمعدات الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	56
الإنتاج الكلي	55
الصادرات الوطنية	28
تعويضات العاملين	51

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



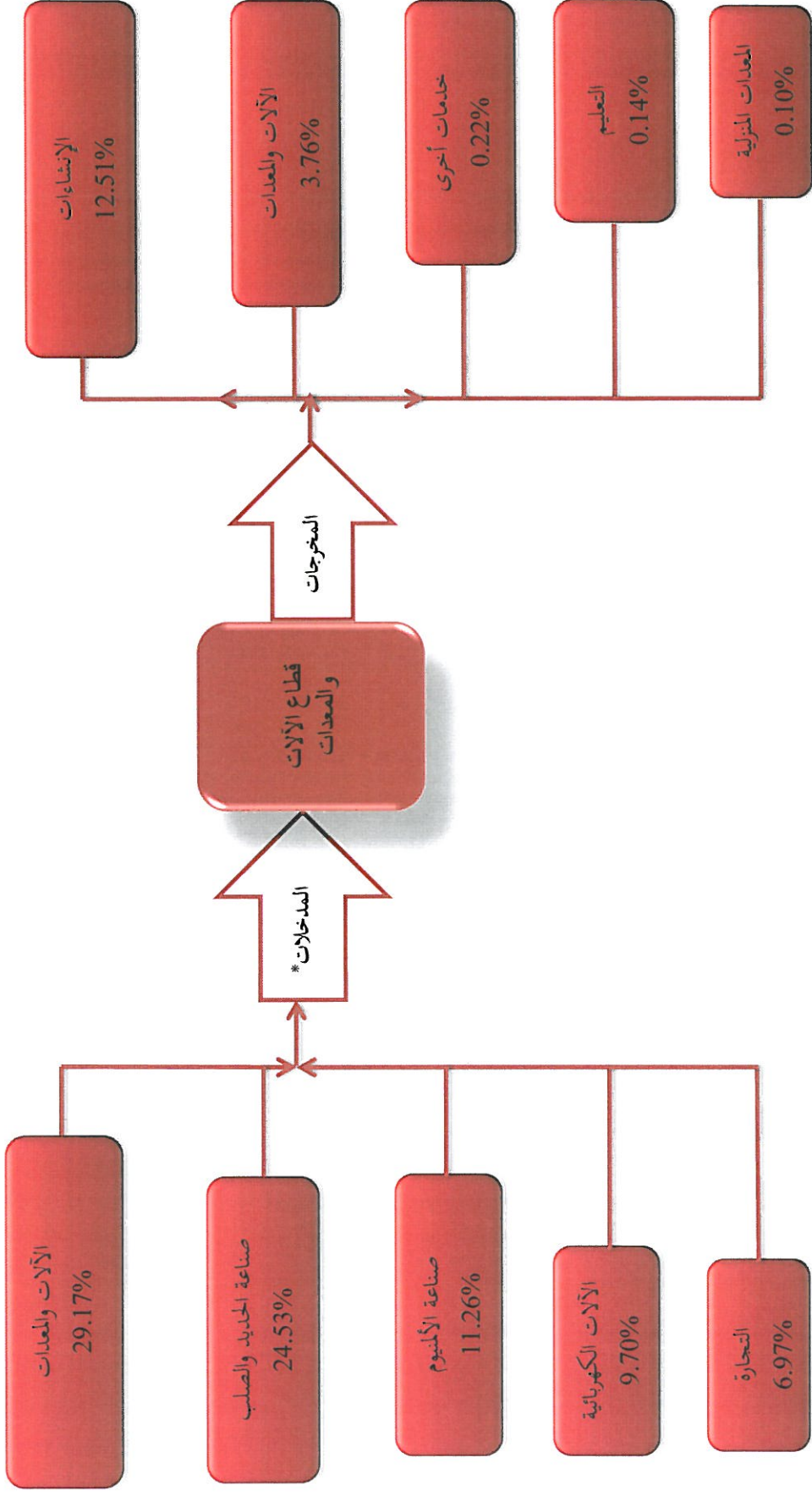
جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج الآلات والمعدات:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الإنشاءات	12.51
2	الآلات والمعدات	3.76
3	خدمات أخرى	0.22
4	التعليم	0.14
5	المعدات المنزلية	0.10
6	الآلات الكهربائية	0.10
7	المياه	0.06
8	منتجات المعادن المشكلة	0.06
9	الآلات الهندسية	0.05
10	المنتجات الكيماوية الأخرى	0.04
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		17.17
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		82.83
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج الآلات والمعدات. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع الآلات والمعدات حيث احتل قطاع الإنشاءات المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع الآلات والمعدات بنسبة 12.51%، وجاء قطاع الآلات والمعدات (نفسه) في المرتبة الثانية بنسبة 3.76% وقطاع الخدمات الأخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 0.22%، أما قطاع المنتجات الكيماوية الأخرى جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.04%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع الآلات والمعدات ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 17.17% ومكونات الطلب النهائي بنسبة 82.83%

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الآلات والمعدات:



*المدخلات: تشمل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (محلي ومستورد)

دائرة الإحصاءات العامة، الأردن 2011

جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع الآلات والمعدات من الاستهلاك الوسيط

الكلية:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	صناعة الحديد والصلب	10.77
2	التجارة	6.97
3	الآلات والمعدات	5.66
4	صناعة الألمنيوم	2.82
5	خدمات اخرى	2.80
6	الآلات الكهربائية	2.79
7	النقل البري	2.64
8	خدمات الاعمال	1.56
9	العقارات	1.15
10	قطاع البنوك	1.13
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		46.37
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		53.63
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الإستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو إستهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية أستخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع الآلات والمعدات. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع صناعة الحديد والصلب المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع الآلات والمعدات مخرجاتها بنسبة 10.77%، في حين جاء قطاع التجارة في المرتبة الثانية بنسبة 6.97%، وقطاع الآلات والمعدات (نفسه) في المرتبة الثالثة بنسبة 5.66%. وفي المقابل، جاء قطاع البنوك في المرتبة العاشرة بنسبة 1.13%.

جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع الآلات والمعدات من الاستهلاك الوسيط

الكلية:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الآلات والمعدات	23.51
2	صناعة الحديد والصلب	13.76
3	صناعة الألمنيوم	8.44
4	الآلات الكهربائية	6.91
5	الآلات الهندسية	0.61
6	المنتجات النفطية المكررة	0.13
7	الطباعة والنشر	0.05
8	الكهرباء	0.05
9	صناعة الصابون والمنظفات	0.05
10	منتجات المعادن المشكلة	0.04
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		53.63
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		46.37
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية أُستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع الآلات والمعدات. وقد احتلت منتجات قطاع الآلات والمعدات (نفسه) المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع الآلات والمعدات بنسبة 23.51%، وجاء قطاع صناعة الحديد والصلب المرتبة الثانية بنسبة 13.76%، وقطاع صناعة الألمنيوم في المرتبة الثالثة بنسبة 8.44%. وفي المقابل، جاء قطاع منتجات المعادن المشكلة المرتبة العاشرة بنسبة 0.04%.

الشكل (2) مدخلات قطاع الآلات والمعدات حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)

